"أتشرف بإبلاغكم أنه تم توجيه نظر أعضاء مجلس الأمن الى رسالتكم المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩١[126] بشأن اعتزامكم تعيين العميد فيكتور سوانتش باردو (اسبانيا) في منصب كبير المراقبين العسكريين لفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى. وقد وافقوا على الاقتراح الوارد في رسالتكم."

وفي الجلسة ٢٩٨٦، المعقودة في ٦ أيار/ مايو ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "أمريكا الوسطى: الجهود من أجل السلم - تقرير الأمين العام (S/22543)"[7].

القرار ٦٩١ (١٩٩١) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراراته ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩، و ٦٤٤ (١٩٨٩) المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، و ٦٧٥ (١٩٩٠) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وكذلك الى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن نيابة عن المجلس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩[128]،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١[129]؛

٢ - يقرر أن يمدد، بموجب السلطة المخولة له، ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، على النحو المحدد في القرار ٦٤٤ (١٩٨٩)، لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، آخذا في الاعتبار تقرير الأمين العام والحاجة الى مواصلة رصد النفقات بدقة خلال هذه الفترة التي تزداد فيها الطلبات على موارد حفظ السلم؛

٣ - يطلب الى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم تام بأية تطورات أخرى وأن يقدم تقريرا عن كافة جوانب عمليات الفريق قبل انقضاء فترة الولاية الجديدة.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٨٦

مقرر

في الجلسة ٢٩٨٨، المعقودة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "أمريكا الوسطى: الجهود من أجل السلم - تقريرا الأمين العام (S/22031[130]، S/22494 و Corr.1 و Add.1)"[7].

القرار ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩، الذي أعطى فيه للأمين العام تأييده الكامل لمواصلة بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها في أمريكا الوسطى،

وإذ يشير أيضا الى اتفاق جنيف المعقود في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠[131] وجدول أعمال كاراكاس المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠[132] اللذين تم

التوصل اليهما بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني،

وإذ يساوره بالغ القلق لاستمرار وتزايد جو العنف في السلفادور، مما يؤثر تأثيرا شديدا على السكان المدنيين، ومن ثم يؤكد أهمية التنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بحقوق الإنسان الموقع في سان خوسيه في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠[١٣٣] بين الطرفين،

وإذ يرحب باتفاقات المكسيك المعقودة بين الطرفين في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩١[١٣٤]،

وقد نظر في تقريري الأمين العام المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠[١٣٥] و ١٦ نيسان/أبريل و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١[١٣٦]،

وإذ يثني على الأمين العام وممثله الشخصي لأمريكا الوسطى لما يبذلانه في مجال المساعي الحميدة ويعرب عن تأييده الكامل لجهودهما المتواصلة من أجل تسهيل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع في السلفادور،

وإذ يبرز الأهمية العظمى التي يعلقها على ممارسة الجانبين الاعتدال وضبط النفس ضمانا لسلامة جميع الأفراد الذين تستخدمهم الأمم المتحدة، وعلى اتخاذهما جميع التدابير المناسبة والضرورية الأخرى لتسهيل إجراء المفاوضات التي تؤدي الى تحقيق الأهداف الواردة في اتفاق جنيف وغيره من الاتفاقات المذكورة أعلاه بأسرع ما يمكن، بما في ذلك تعاونهما الكامل مع الأمين العام وممثله الشخصي لهذه الغاية،

وإذ يسلم بحق الطرفين في تحديد ملامح عمليتهما التفاوضية،

وإذ يدعو كلا الطرفين الى سرعة مواصلة المفاوضات الجارية مع التحلي بالمرونة، في إطار يركز على البنود التي تم الاتفاق عليها في جدول أعمال كاراكاس، حتى يتسنى التوصل، على سبيل الأولوية، الى اتفاق سياسي حول القوات المسلحة والاتفاقات اللازمة لوقف المواجهة المسلحة والوصول بأسرع ما يمكن بعد ذلك الى عملية تفضي الى وضع الضمانات والشروط اللازمة لإعادة إدماج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، في إطار من الشرعية الكاملة، في حياة البلد المدنية والمؤسسية والسياسية،

وإذ يعرب عن اقتناعه بأن تحقيق تسوية سلمية في السلفادور سوف يسهم في الوصول بعملية السلم في أمريكا الوسطى الى نتائج موفقة،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١[١٣٦]؛

٢ - يقرر إنشاء بعثة مراقبين في السلفادور تابعة للأمم المتحدة، تحت سلطته وعلى أساس تقرير الأمين العام المشار اليه في الفقرة ١، لرصد جميع الاتفاقات المبرمة بين الطرفين، على أن تكون ولايتها الأولية في المرحلة الأولى، باعتبارها عملية متكاملة لحفظ السلم، التحقق من امتثال الطرفين لأحكام الاتفاق المتعلق بحقوق الإنسان المعقود في سان خوسيه في ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٩٠[١٣٣]، كما يقرر أيضا أن

93-41585

تكون مهام البعثة أو مراحل عملها فيما بعد مرهونة بموافقة المجلس؛

٣ - *يقرر أيضا* إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لفترة أولية تدوم اثني عشر شهرا؛

٤ - *يطلب* الى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة للشروع في المرحلة الأولى للبعثة حسبما جاء في الفقرتين ٢ و ٣؛

٥ - *يطلب* الى كلا الطرفين أن يسلكا، حسب اتفاقهما، عملية متواصلة من المفاوضات بغية الوصول في أقرب موعد ممكن الى الأهداف المبينة في اتفاقات المكسيك المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩١[١٣٤] والى سائر الأهداف الأخرى الواردة في اتفاق جنيف المعقود في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١[١٣١] وأن يتعاونا، لهذا الغرض، تعاونا كاملا مع الأمين العام وممثله الشخصي في جهودهما؛

٦ - *يطلب أيضا* الى الأمين العام أن يوالي إبلاغ المجلس بكل ما يستجد بشأن تنفيذ هذا القرار.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٨٨

مقررات

في رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١[١٣٧] وموجهة الى رئيس مجلس الأمن لاطلاع أعضاء المجلس، أشار الأمين العام الى القرار ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ الذي قرر فيه المجلس أن ينشئ، تحت سلطته، وبناء على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١[١٣٦]، بعثة مراقبين للأمم المتحدة في السلفادور لرصد جميع الاتفاقات المبرمة بين الطرفين في تلك الدولة العضو. واقترح الأمين العام بعد أن أجريت مشاورات مع الطرفين أن يتكون العنصر العسكري للبعثة من وحدات من الدول الأعضاء التالية، التي أبدت جميعا استعدادها مبدئيا لتوفير الأفراد اللازمين، وهي: اسبانيا وإكوادور والبرازيل وفنزويلا وكندا.

وفي رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩١[١٣٨] أبلغ رئيس المجلس الأمين العام ما يلي:

"أتشرف بإبلاغكم أنه جرى اطلاع أعضاء مجلس الأمن على رسالتكم المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١[١٣٧] والمتعلقة بتكوين العناصر العسكرية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وقد وافقوا على الاقتراح الوارد فيها."

وفي الجلسة ٣٠١٠، المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "أمريكا الوسطى: الجهود من أجل السلم".

القرار ٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩، الذي قدم فيه كامل تأييده للأمين العام فيما يتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في أمريكا الوسطى،